غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

الاقتصاد الألماني

نشره شهرية تصدرها غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

العدد ٨ أغسطس ٢٠١٩

تباطؤ النمو مع بداية النصف الثاني من العام ٢٠١٩م

وانخفاض الدين العام لمختلف مؤسسات الدولة

سجل الاقتصاد الألماني مع بداية النصف الثاني من العام ٢٠١٩م تباطؤ في النمو هو الأكبر منذ ست سنوات، وبحسب استطلاع للرأي أجراه معهد الأبحاث الاقتصادية Forschungsinstitut IHS لمديري المبيعات لألاف الشركات في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، تراجع مؤشر المبيعات بنحو ١,٧ نقطة ليصل الى ٥٠,٩ نقطة والذي يمثل اعلى بقليل من المعدل المحدد للنمو والبالغ ٥٠ نقطة. وهو ما يدل على ضعف متوقع للنمو خلال الربع الثالث من هذا العام. ويعود ذلك الى النزاعات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب على الاستثمار في المعدات الصناعية وتراجع مبيعات السيارات والتوترات الجيوسياسية مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. حيث استمر تراجع الطلب على منتجات صناعة المعدات والآلات، اذ وبحسب تقرير لاتحاد مصنعي الآلات والمعدات VDMA تراجع الطلب على منتجات القطاع خلال شهر يوليو الماضي بنسبة ٥ في المئة وذلك للشهر السابع على التوالي، وبشكل اجمالي تراجع الطلب خلال النصف الأول من هذا العام بنسبة ٩ في المئة، وأشار التقرير الى ان ضعف الاقتصاد العالمي والاضطرابات ذات الدوافع السياسية والتغيير الهيكلي العميق في صناعة السيارات كانت المسبب الرئيسي في هذا التراجع.

وبحسب التقرير أيضا فقد تراجع الطلب المحلي على منتجات صناعة المعدات بواقع ١٦ في المئة في شهر يوليو الماضي، بينما ارتفع الطلب الخارجي من الدول خارج منطقة اليورو، بشكل مفاجئ، بواقع ٢ في المئة، فيما تراجع الطلب من دول منطقة اليورو بنسبة ٩ في المئة. ويتوقع قطاع صناعة المعدات والآلات الصناعية، والذي يعد ثاني أكبر صناعة في ألمانيا بعد صناعة السيارات، انخفاض إنتاجه لهذا العام وذلك للمرة الاولى منذ العام ٢٠١٣م بينما كانت شركات القطاع الذي يذهب ثلاثة ارباع انتاجه الى التصدير قد توقعت في وقت سابق ان تنمو مبيعاتها لهذا العام بنسبة واحد في المئة.

وتتحسب الحكومة الألمانية لتصاعد النزاع التجاري بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاثار المترتبة على ذلك على الناتج المحلي الإجمالي حيث وبحسب تقرير لوزارة الاقتصاد الاتحادية تم تقديمة للبرلمان الاتحادي «البوندستاج» فان فرض الحكومة الامريكية لرسوم جمركية على صادرات دول الاتحاد الأوروبي من السيارات ، والذي يشمل بطبيعة الحال السيارات الألمانية، بواقع ٢٥ في المئة سوف يؤدي الى خفض القيمة الإجمالية المضافة لصناعة السيارات الألمانية على المدى الطويل بمقدار سبعة مليارات يورو، أي ما يعادل حوالي ٠,٢ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الألماني، كما ان تصاعد النزاع التجاري الأمريكي الصيني قد يتسبب في خفض إضافي للناتج المحلي الإجمالي بواقع ٠,١ في المئة.

وفي نفس السياق توقع باحثو المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية في برلين DIW ان يتقلص الاقتصاد الألماني في الربع الثالث من العام ٢٠١٩م والممتد من يوليو وحتى سبتمبر بواقع ٠,١ في المئة مقارنة بالربع السابق وذلك بسبب ضعف الطلب على قطاع الصناعة، وقال كبير الباحثين في المعهد Claus Michelsen «ان الركود الذي يعاني منه القطاع الصناعي قد انعكس بشكل كبير على نمو الاقتصاد كما أصبح المستهلكون أكثر تشككا وحتى سوق العمل القوي بدأ في فقد زخمه»

المحتويات

ص١. تباطؤ النمو مع بداية النصف الثاني من العام

ص٣. تأثيرات التباطؤ الاقتصادي على سوق العمل

ص٤. المنافسة الدولية في مجال الأبحاث والتطوير

ص٥. الوظيفة الحكومية في ألمانيا

ص٦. سوق الأوراق المالية الألماني

ص٧. أرقام اقتصادية

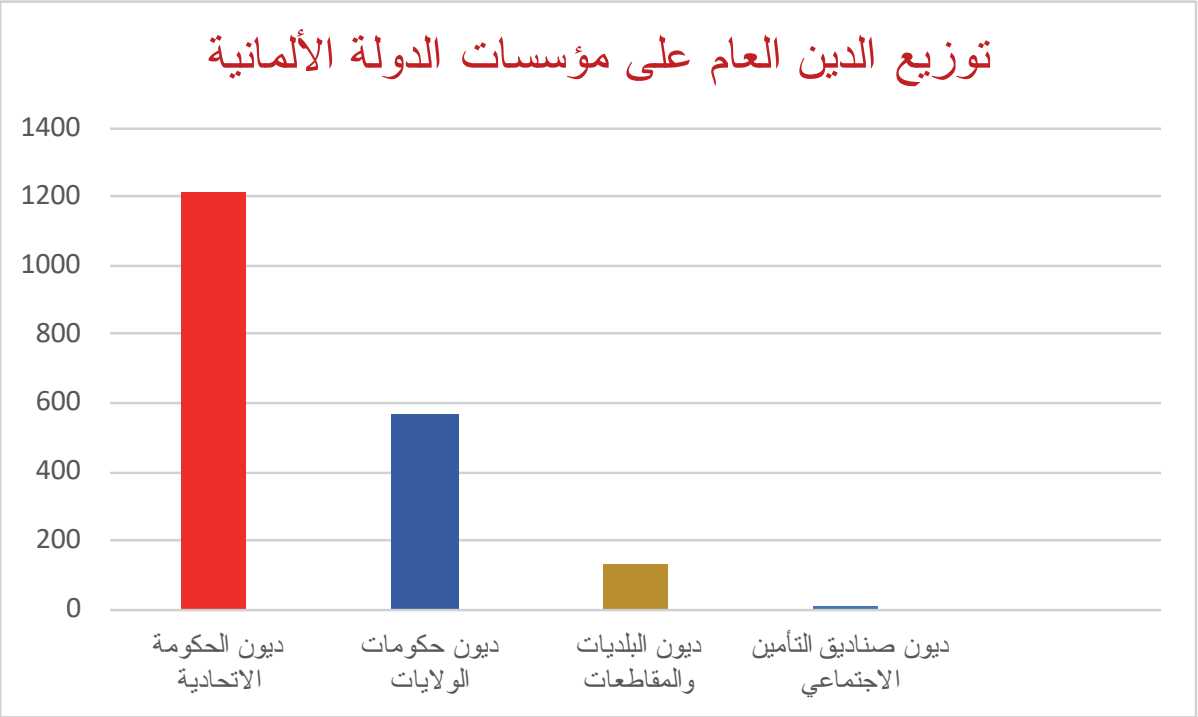

من جهتهم ينتقد العديد من رجال الاعمال أداء الحكومة الاتحادية الاقتصادي حيث ذكر Mario Ohoven رئيس اتحاد الشركات المتوسطة الحجم Bundesverband mittelständische Wirtschaft ان ألمانيا تعاني من تراجع النمو وان الازمة هي أيضا نتاج عن السياسات المحلية وليست فقط ناتجة عن النزاع التجاري العالمي او البريكست، منتقدا تراجع انفاق الحكومة على الاستثمار والاعتماد لسنوات على الضرائب المتصاعدة ، كما اعتبر أوهوفن ان سياسة الحكومة الاتحادية في التحول في الطاقة والذي تبلغ تكاليفه نحو الف مليار يورو تسببت في تحمل الشركات اسعاراً اعلى للكهرباء مقارنة بدول العالم الأخرى، منتقدا التركيز المتزايد على حماية البيئة والتي تسببت في الاضرار بصناعة السيارات. كما دعا رئيس اتحاد الشركات المتوسطة والصغيرة الى تغيير سياسة الحكومة في مجال الانفاق الاجتماعي والعمل على الاستثمار بشكل أكبر في التعليم والابتكار والبنية التحتية، بالإضافة الى خفض ضريبة الكهرباء إلى الحد الأدنى الأوروبي، وخفض معدل ضريبة الشركات بنسبة نقطة واحدة إلى ١٤ في المئة وإلغاء رسوم التأمين الإضافي. وكذلك العمل على تجنب أصحاب الأجور المنخفضة على وجه الخصوص من «العبء الضريبي العالي».

وعلى الرغم من هذه التطورات الغير ايجابية للاقتصاد الألماني فقد تراجع حجم الدين العام المترتب على مختلف مؤسسات الدولة الألمانية الاتحادية وحكومات الولايات والبلديات والمقاطعات في نهاية العام ٢٠١٨م بنحو ١٩١٦,٦ مليار يورو (٦٠,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يمثل ٢٣١٢٤ يورو لكل شخص في ألمانيا ، وبحسب التقرير النهائي الذي اصدره مكتب الإحصاء الاتحادي فقد انخفض مقدار الدين العام بواقع ٥٢,٢ مليار يورو او ما نسبته ٢,٧ في المئة مقارنة بمستوى الدين عند نهاية العام ٢٠١٧م. وقد شمل انخفاض الدين كل مستويات الدولة الألمانية حيث استطاعت الحكومة الاتحادية خفض الدين المترتب عليها بواقع ٢٩,٣ مليار يورو او ما نسبته ٢,٤ في المئة مقارنة بنهاية العام ٢٠١٧م ليصل مجموع الدين الى ١٢١٣,٢ مليار يورو.

كما انخفض الدين المترتب على حكومات الولايات بنسبة ٢,٧ في المئة أي ما يساوي ١٥,٩ مليار يورو ليصل الى ٥٧٠,٥ مليار يورو. وقد سجلت ولاية بافاريا أكبر تراجع في مستوى الدين العام حيث بلغت نسبة انخفاض الدين ١٣,٩ في المئة تليها ولاية ساكسونيا بواقع ٩,٤ في المئة ومن ثم ولاية تورينجن الذي بلغ مستوى تراجع الدين العام عليها نسبة ٧,٧ في المئة.

وسجلت البلديات والمقاطعات النسبة الأكبر في تراجع مستوى الدين العام حيث وصلت نسبة التراجع الى ٥ في المئة او ما يساوي ٧ مليار يورو ليبلغ مقدار الدين العام عليها ١٣٢,٨ مليار يورو، وقد تم تسجيل أكبر تراجع في الدين على مستوى البلديات والمقاطعات في ولاية ساكسونيا بنسبة ٩,٣ في المئة، ولاية تورينجن بنسبة ٧,٦ في المئة بينما انخفضت الديون المترتبة على البلديات في ولاية ميكلنبورج-فوربومرن بنسبة ٧,١ في المئة.

صناديق التأمين الاجتماعي أيضا سجلت انخفاضا كبيرا في الدين وصل الى نسبة ٧١ في المئة متراجعا بواقع ٣١١ مليون يورو ليصل الى ١٢٧ مليون يورو فقط.

تأثيرات متوقعة للتباطؤ الاقتصادي على سوق العمل
وفروقات كبيرة في مستوى الرواتب بين المهن المختلفة

يرى العديد من الباحثين المختصين بسوق العمل بان النمو القوي الذي شهدة سوق العمل في ألمانيا خلال السنوات الماضية يقترب من نهايته، ويتوقع باحثو معهد دراسات سوق العمل IAB التابع لمكتب العمل الاتحادي (BA) ان يواجه سوق العمل في ألمانيا رياحا معاكسة قوية خلال الفترة القادمة حيث انخفض مؤشر سوق العمل بشكل كبير خلال شهر يوليو الماضي ليصل الى مستوى صيف العام ٢٠١٣م. ومن المتوقع خلال الأشهر القليلة القادمة ان ترتفع البطالة الموسمية المرتبطة بأنشطة اقتصادية معينة في وقت محدد من العام، خصوصا في قطاعي الزراعة والسياحة. وبشكل متزايد تظهر اثار تراجع معدلات النمو الاقتصادي على سوق العمل في بعض القطاعات الاقتصادية ومنها على سبيل المثال وكالات تشغيل العمالة المؤقتة die Zeitarbeit. من جهة أخرى وعلى الرغم من التقارير التي تفيد بقيام شركات كبرى مثل Deutschen Bank, Siemens او Thyssenkrupp، بإجراء تخفيضات على حجم العمالة لديها الا ان خبراء معهد أبحاث سوق العمل لا يرون ذلك مؤشرا على حدوث تراجع في الوظائف او موجة تسريح للعمالة اذ ما تزال « نسبة تسريح العمالة في ألمانيا اليوم في أدنى مستوى لها منذ إعادة تحقيق الوحدة الألمانية» وبشكل عام يرى المختصون ان سوق العمل في ألمانيا ما يزال في حالة جيدة «لكن الانكماش الاقتصادي لن يمر به دون أن يترك أثرا».

فروقات كبيرة في مستوى الرواتب بين المهن المختلفة

وأظهرت دراسة جديدة ان مستوى الاختلافات في الرواتب في مختلف المهن في ألمانيا كبيرة جدا، الدراسة التي تناولت بالتحليل والتقييم بيانات أكثر من ٢٢٤ ألف حالة ومسمى وظيفي والرواتب التي يتلقاها شاغلي هذه الوظائف، اشارت الى أهمية اختيار الحياة المهنية المناسبة وضرورة ان تكون الوظيفة مجزية ماليا وان تتناسب مع نفقات الشخص وكافية لبناء مخصص معقول للتقاعد.

ويبقى السؤال الأهم الذي وضعته الدراسة هو: ما هي المهن الأكثر ربحًا في ألمانيا؟ من يكسب أكثر هل الأكاديميون ام الموظفون الذين ليس لديهم شهادة جامعية؟

وقد أظهرت نتائج الدراسة انه في إطار المهن الأكاديمية يحصل كبار الأطباء في ألمانيا على أعلى راتب، اذ يحصل هؤلاء في المتوسط على (١١٨ ألف يورو) سنويًا كراتب أساسي. في المرتبة الثانية، مديرو صناديق الاستثمار براتب أساسي سنوي (٨٦٤٣٤ يورو). كما يصنف مدققي الحسابات (٨١١٠٤ يورو) والأخصائيين الطبيين (٨٠٥٣٧ يورو) من بين الموظفين الأكاديميين ذوي الرواتب العالية.

في الجهة المقابلة يحصل رسامو الجرافيك على أقل راتب بين خريجي الجامعات. حيث يحصل هؤلاء على دخل سنوي إجمالي قدره (٣٤١٩٤ يورو) فقط، وتعد هذه المهنة هي الأقل ربحية للأكاديميين. كذلك وفي نفس السياق يتلقى مصممي الصفحات على شبكة المعلوماتية الدولية على رواتب منخفضة اذ يبلغ متوسط رواتبهم الأساسية (٣٦٨٨٥ يورو) في السنة. كما يصل متوسط راتب المعلم الى (٣٨٢٣٦ يورو) والمديرون الثقافيون يتلقون رواتب اعلى من ذلك بقليل (٣٩٨١٤ يورو). كما يتم تصنيف المهندسين البيئيين الذين يصل دخلهم السنوي إلى (٤٦٠١١ يورو) والمعلمين في المدارس الخاصة (٤٦٦٤٩ يورو) من ضمن الوظائف الاكاديمية ذات الأجور المنخفضة نسبيًا.

بالنسبة للموظفين الحاصلين على تعليم مهني ولكن بدون شهادة دراسات جامعية، فيصنف مديرو المبيعات الإقليمية باعتبار انهم أصحاب أعلى راتب أساسي في هذا التصنيف اذ يبلغ الدخل السنوي لهذه الشريحة من الموظفين (٧٣٥٠٣ يورو). المختصين في الصيدلة يتم تصنيفهم من ذو الرواتب العالية في المهن غير الاكاديمية حيث يبلغ متوسط الراتب السنوي (٦٨٥٥٨ يورو). ومن ضمن المهن المربحة الأخرى استشاري في البرمجيات والذي يتلقى الموظفون الحاصلون على تأهيل في هذا التخصص على متوسط راتب سنوي (٦٤٩٠٩ يورو) كما يحصل مديرو الفروع في البنوك على متوسط راتب أساسي سنوي (٦٤٧٣٧ يورو).

من بين الوظائف ذات الأجور الأقل في ألمانيا هي الوظائف المرتبطة بقطاعي المطاعم والخدمات حيث يكسب الموظف الذي يعمل في مهنة مساعد طباخ على راتب سنوي (٢٢،٠٣٣ يورو)، كذلك لا يتجاوز الدخل السنوي لمصففي الشعر (٢٣،٠٠٢ يورو) ويتلقى النادلون في المطاعم (٢٣،٨٧٣ يورو) كراتب اساسي سنوي. الا ان عدد اخر من المهن الهامة تصنف بانها من ذوات العائد المالي المنخفض، ويبرز هنا مثال الممرضات كأبرز نموذج على هذه الحالة، اذ على الرغم من الأهمية المتزايدة التي يمثلها هذا التخصص فان الرواتب ما تزال غير جذابة اذ لا تتلقى الممرضة أكثر من مبلغ (٢٨،٦١٤ يورو) في المتوسط كراتب سنوي.

متوسط الراتب السنوي للمهن المختلفة في ألمانيا (بالألف يورو)

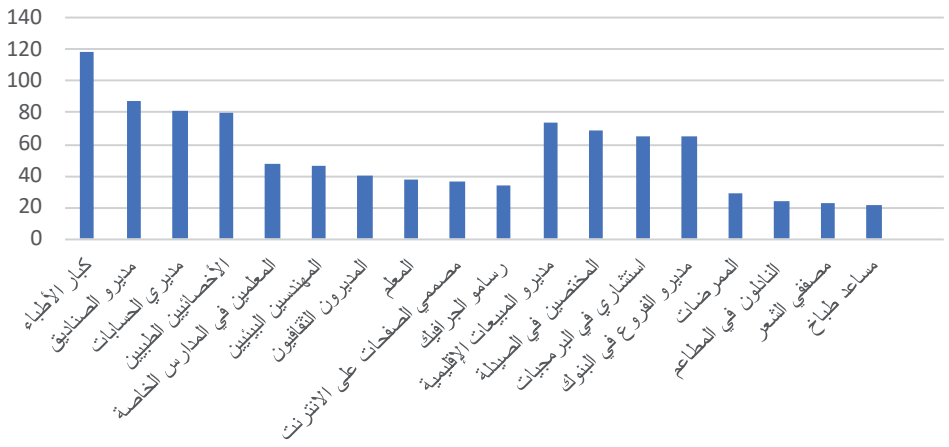

المنافسة الدولية في مجال الأبحاث والتطوير

دور صناعة السيارات الألمانية في مجال البحث العلمي والابتكار

لا يشهد قطاع صناعي في ألمانيا تغيرات وتحولات كبرى كما يشهدها قطاع صناعة السيارات سواءً في مجال تطوير التقنيات والأنظمة المختلفة التي تعمل بها السيارات او من جهة التكاليف الباهظة لتنفيذ هذه التقنيات الجديدة. خصوصا مع الصعوبات التي تواجهه صناعة السيارات على مستوى العالم بشكل عام او على مستوى ألمانيا بشكل خاص وانخفاض إيرادات الشركات العاملة في هذا القطاع، حيث سجلت شركات صناعة السيارات الألمانية BMW, Daimler, VW بالإضافة الى مجموعة Continental، التي تعد احدى كبريات شركات صناعة مكونات السيارات، خلال الربع الأول من هذا العام ارباحاً تقدر بنحو ٨ مليار يورو، وهو ما يقل بمقدار الثلث تقريبا بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد حذرت تقارير الاعمال الصادرة عن جميع هذه الشركات من التحديات والصعوبات التي ستواجه اعمالها خلال العام ٢٠١٩م.

وعلى الرغم من هذه التحديات والتي تشمل تراجع العائدات وتزايد مخاطر النزاعات التجارية وضعف نمو الاقتصاد العالمي الا ان قطاع صناعة السيارات الألماني رفع من استثماراته في مجال الأبحاث والتطوير، فعلى سبيل المثال ومن اجل تطوير السيارات الكهربائية والسيارات ذاتية القيادة، تخطط شركة Daimler لانفاق ١٦,٥ مليار يورو على أبحاث التطوير ويمثل هذا المبلغ نحو ١٠ في المئة من اجمالي مبيعات الشركة في السنه، من جهتها كانت مجموعة Continental لصناعة مكونات السيارات قد رفعت ميزانية الأبحاث الخاصة بها بنسبة ٣٨ في المئة في العام السابق لتصل الى ٤,٣ مليار يورو. وفي مجال جهود البحث العلمي واعمال التطوير تسجل شركات صناعة السيارات الألمانية مركزاً متقدما على مستوى العالم حيث وبالمقارنة تنفق الشركات الألمانية في المتوسط ٥,٤ في المئة من إيراداتها على أبحاث التطوير بينما يبلغ المتوسط العالمي ٤,٢ في المئة وينخفض في حالة الولايات المتحدة الامريكية الى معدل ٣,٤ في المئة. وفي نفس السياق رفعت شركات صناعة السيارات في ألمانيا من انفاقها على الأبحاث بمعدل ١٠ في المئة بينما كان هذا المعدل عند حد ٧ في المئة على المستوى العالمي، وتظهر هذه الأرقام ان الشركات الألمانية لا تسعى للتوفير في مجال الأبحاث والتطوير لكن يتم طرح السؤال حول مدى كفاية ذلك لضمان الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاع بشكل خاص وللاقتصاد بشكل كامل، خصوصا في مواجهة شركات التقنيات الامريكية العملاقة. فعلى سبيل المثال حققت شركات التقنيات الرقمية الامريكية Appel, Alphabet بالإضافة الى شركة Microsoft خلال العام الماضي صافي أرباح بنحو ٩٥ مليار يورو مع مؤشرات أولية لأعمالها خلال العام الحالي ٢٠١٩م تشير الى الاتجاه الى تحقيق مزيد من الأرباح، في المقابل حققت كبرى شركات تصنيع السيارات الألمانية BMW, Daimler وشركة VW أرباحا صافية خلال العام ٢٠١٨م بقيمة ٢٦ مليار يورو فيما تشير المعطيات الأولية لأعمال هذه الشركات في العام الحالي الى احتمال انخفاض هذه الأرباح وهو ما سيؤثر على القدرة على الانفاق على الأبحاث والتطوير. وفي هذا السياق تساهم شركات قطاع صناعة السيارات في ألمانيا في مجال الأبحاث العلمية والتطوير بشكل رئيسي في اجمالي إنفاق الاقتصاد الألماني على البحث العلمي والذي بلغ بحسب اخر الأرقام الرسمية ١٠٠ مليار يورو سنويا، وهو ما يمثل نحو ٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتبلغ مساهمة شركات قطاع صناعة السيارات نحو ٤٠ في المئة من هذا المبلغ، ويرتفع نصيبها الى ما نسبته ٥٩ في المئة من اجمالي إنفاق القطاع الخاص في ألمانيا على الأبحاث وتطوير التقنيات.

واذا ما تم استبعاد جهود قطاع صناعة السيارات من الأبحاث والتطوير فان مستوى ألمانيا في مجال البحث العلمي يصبح اقل من المتوسط بالمقارنة مع المتوسط العالمي ويعود ذلك بشكل رئيسي الى البيروقراطية التي تميز أداء الجهاز الإداري الحكومي وقلة استخدام التقنيات، واذا ما تم اخذ سرعة الانترنت كأحد الشروط الرئيسية لتقييم مستوى القدرة على البحث العلمي فان ألمانيا تتراجع الى مراكز متأخرة (بحسب اخر تقرير للبنك الدولي تأتي ألمانيا في المركز ١١٤ في سرعة الانترنت بعد دول مثل مالي والنيبال وجزر البهامس)، وفي مجال مدى تغطية البلاد بشبكات الالياف الضوئية فائقة السرعة، وبالمقارنة بمستوى التغطية في دول مثل كوريا الجنوبية والتي يبلغ مستوى التغطية بها ٨٠ في المئة او اسبانيا التي تبلغ ٥٠ في المئة، لا يصل مستوى التغطية في ألمانيا الى اكثر من ٢,٥ في المئة فقط وهو ما يمثل اقل بنحو ٢٠ في المئة من متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

على المستوى العالمي يظهر التنافس في مجال الأبحاث والتطوير بين المانيا وأوروبا من جهة والولايات المتحدة الامريكية من جهة أخرى من خلال نفقات الأبحاث للشركات والمجموعات الصناعية والتجارية الكبرى، حيث بلغ مجموع انفاق اكبر خمس مجموعات صناعية وتجارية أوروبية على الأبحاث خلال العام الماضي ما يقرب من ٤٣ مليار يورو، بينما بلغ انفاق اكبر خمس شركات أمريكية نحو ٧٩ مليار يورو، من جانبها انفقت شركة Huawei الصينية للهواتف والنقالة وبناء شبكات الاتصالات ١٣ مليار يورو على الأبحاث خلال العام الماضي وهو ما يمثل ١٤ ضعف ما كانت تنفقه قبل عشر سنوات.

الوظيفة الحكومية في ألمانيا ... مميزات وتحديات

من ضمن نحو ٤٥ مليون موظف وعامل في ألمانيا يبلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي في مختلف مؤسسات الدولة الألمانية، سواء على مستوى الحكومة الاتحادية او مستوى حكومات الولايات وادارات البلديات والمقاطعات، نحو ٤,٨ مليون موظف (من بينهم ١,٧ مليون موظف رسمي ثابت) وتغطي تسمية الموظف العام الوظائف الممتدة من الموظفين الإداريين في الإدارات البلدية وادارات المقاطعات وحتى الخبراء المختصين بتقنية المعلومات والاتصالات كما تتضمن المربيات في حضانات الأطفال مرورا بضباط الجيش والشرطة ووصولا الى الدبلوماسيين في وزارة الخارجية. وبهذا العدد تمثل نسبة موظفي الدولة الألمانية (١٠,٦ في المئة) من مجموع العاملين والموظفين في ألمانيا البالغ نحو ٤٥ مليون شخص تقريبا. وبحسب ارقام العام ٢٠١٨م فقد توزع العاملون في المؤسسات الحكومية المختلفة وفق النسب التالية: يعمل نحو ٣٤,٥ في المئة في قطاع التعليم والعلوم والأبحاث، اكثر من ١٧ في المئة يشغلون وظائف في قطاع الخدمات الاجتماعية التي تشمل رعاية العائلة والنشء والضمان الاجتماعي، وتبلغ نسبة العاملين في الشرطة ما يقرب من ٦,٨ في المئة من مجمل الموظفين في القطاع الحكومي، ٥,٣ في المئة هي نسبة العاملين في قطاعات الرعاية الصحية وحماية البيئة والرياضة، فيما يشكل العاملون في قطاع الدفاع ما نسبته ٤,٩ في المئة من اجمالي موظفي القطاع العام، يعمل في الإدارة المالية الحكومية ٣,٩ في المئة بينما يعمل ٣,٢ في المئة في قطاع الطاقة واقتصاد المياه، فيما لا يتجاوز عدد العاملين في وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي نسبة ٠,٢ في المئة من اجمالي العاملين الحكوميين.

الفروقات بين العمل الحكومي والعمل في قطاع الاعمال

يقدم العمل لدى الحكومة او لدى الشركات الخاصة مميزات مختلفة للباحث عن عمل فمن جهة يتميز العمل لدى المؤسسات العامة بان شروط التوظيف في كثير من الحالات اقل تشددا، وخصوصا لناحية طلب توافر الخبرة، حيث لا تتطلب اغلب الوظائف الحكومية خبرة سابقة لشغلها، ويعود ذلك في جزء كبير الى ان الإدارات الحكومية تقوم بتدريب موظفيها وتأهيلهم للمراكز التي سيشغلونها، وعلى العكس من ذلك، تطلب العديد من الشركات الخاصة ومؤسسات قطاع الاعمال خبرة سابقة لدى المتقدمين لشغل الوظائف. كما تتمتع الوظائف الحكومية أيضا بجاذبية متزايدة بسبب الضمان والاستقرار الذي توفره للموظف، حيث لا يرتبط وجود الوظيفة في القطاع الحكومي بوضع الاقتصاد وحالة النمو وتقلبات السوق ومخاطر فقدان الوظائف التي تواجهها شركات الاقتصاد الحر، ويتمتع الموظف الرسمي في القطاع الحكومي بمميزات ضمان الوظيفة والراتب التقاعدي والتأمين الصحي التي تستمر الدولة او المؤسسة الحكومية التي يعمل بها في تقديمة له بشكل مباشر عقب تقاعده، وهو الامر الغير موجود في شركات الاقتصاد الحر التي تنقطع علاقتها تماما بالموظف عقب وصولة الى سن التقاعد ، حيث يتولى صندوق ضمان التقاعد دفع الراتب التقاعدي والتأمين الصحي.

يتميز العمل لدي الحكومة بتحرر الموظف من الضغوط التي يفرضها القطاع الخاص على الموظف من ناحية التركيز الدائم والمستمر على تحقيق اقصى فائدة ممكنه والوصول الى أداء ونتائج أفضل مادياً من السابق، كما يحصل الموظف الحكومي على مزيد من الرضا الناتج عن أداء خدمات للمجتمع، بالإضافة الى ذلك يعمل الأغلبية من الموظفين في القطاع الحكومي في الوظائف التي تلقوا تدريبهم عليها او في المراكز التي تطابق ما قاموا بتعلمة خلال دراستهم الاكاديمية. وهو الامر الذي لا يتوافر بالقدر نفسه في الوظائف لدي القطاع الخاص.

من جهة أخرى تمتلك الوظائف في الاقتصاد الحر العديد من الامتيازات لعل أهمها يتمثل في مقدار الراتب حيث تصل الفروقات بين الدخل والحوافز المالية بين العاملين في الاقتصاد الحر والعاملين في المؤسسات الحكومية الى الضعف وينطبق ذلك مثلا على دخل المحامي الذي يعمل في مكتب محاماة خاص وراتب القاضي في النظام القضائي حيث قد تبلغ عائدات عمل المحامي ضعف تلك العائدات التي يتلقاها القاضي، كما يسرى الامر أيضا في التخصصات والوظائف التي تتطلب مؤهلات عالية حيث يحصل الموظفون المختصون في تقنية المعلومات والاتصالات في القطاع الخاص على رواتب بمستوى متوسط تصل الى ١٦٠ الف يورو في العام بينما يحصل نظراؤهم من نفس التخصص في القطاع الحكومي على نصف هذا الراتب (يتراوح ما بين ٧٥-٨٠ الف يورو في العام). وما يزال هذا الفارق الكبير بين الرواتب بين القطاعين العام والخاص قائما في ألمانيا على الرغم من ان معدل نمو رواتب وحوافز موظفي الإدارات الحكومية قد زاد بنسبة ٣٠ في المئة ما بين العام ٢٠٠٧م والعام ٢٠١٨م (زادت رواتب العاملين في القطاع الاقتصادي الحر خلال نفس الفترة بنسبة ٢٨ في المئة بينما ارتفعت رواتب العاملين في المؤسسات المالية وشركات التأمين بنسبة ٢١ في المئة). كما تسري هذه الفوارق في الرواتب بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص على الموظفين في المراكز القيادية والوظائف المتخصصة، وعلى الرغم من ان الحكومة الاتحادية قد اقرت مشروع قانون يتيح زيادة الرواتب في بعض المراكز والوظائف المحددة الا انه لا يتوقع ان يؤدي ذلك الى تغيير كبير في جاذبية الوظائف الحكومية بالنسبة للمختصين وذوي الكفاءات والمؤهلات العالية.

نسبة توزيع العاملين في القطاع العام على القطاعات الخدمية المختلفة بحسب ارقام العام 2018م

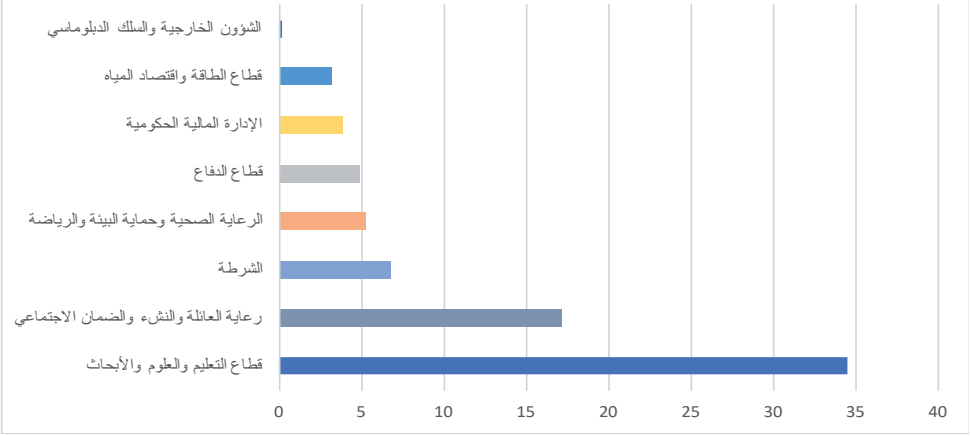

النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين ينعكس سلبا على أداء سوق الأوراق المالية(داكس) خلال شهر يوليو

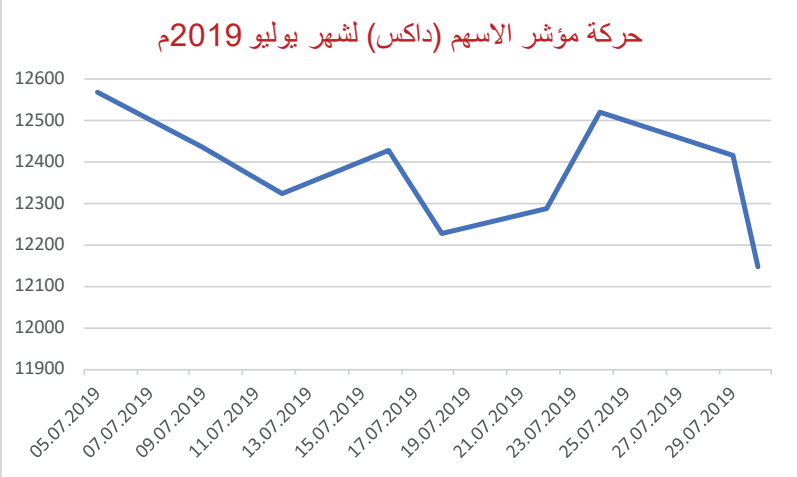

شهدت حركة مؤشر سوق الأسهم الألماني داكس خلال شهر يوليو الماضي تأرجحا بين الارتفاع والهبوط خلال النصف الأول من الشهر قبل ان يتحول المؤشر الى اتجاه الهبوط المستمر خلال النصف الثاني مدفوعا بالقلق الذي انتجته تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول فرض رسوم جمركية إضافية على واردات بقيمة ٣٠٠ مليار دولار من الصين ورد هذه الأخيرة المتوقع على هذه الخطوة الامريكية وما يعنيه كل ذلك من تفاقم النزاع التجاري وتكريس السياسات الحمائية لأكبر اقتصادين في العالم، يأتي هذا بعد ان كانت الأسواق المالية العالمية قد شهدت انتعاشاً واستقراراً نسبيين عقب الإعلان عن تفاهمات أمريكية صينية حول النزاع التجاري بينها خلال انعقاد قمة دول العشرين في اليابان ولقاء رئيسي البلدين، كما ساهمت التقارير السلبية عن مستوى اعمال عدد من الشركات المدرجة على المؤشر في تراجعه، خصوصا الشركات العاملة في قطاع صناعة السيارات حيث تراجعت اسهم كل من مجموعة Volkswagen لصناعة السيارات بنحو ١,٨ في المئة بينما تراجعت اسهم شركة دايملر بنسبة ٣,٢٢ في المئة خلال شهر يوليو، فيما شهدت اسهم شركة BMW تراجعا في قيمتها بنحو ٨,٧٥ في المئة. وتتصاعد المخاوف من تأثير الركود الاقتصادي وتراجع الطلب على منتجات القطاع الصناعي الألماني على سوق الأوراق المالية في فرانكفورت بينما يستبعد العديد من المراقبين والخبراء الاقتصاديين ان يواصل المؤشر تراجعه او ان يحدث انهيار في سوق الأوراق المالية مؤكدين ان مؤشر داكس سوف يعود الى الارتفاع وتعويض الخسائر التي مني بها في الفترة الأخيرة اعتمادا على حقيقة ان معدل الفائدة البنكية والذي يدور حول مستوى الصفر حاليا لا يترك مجالا امام المستثمرين غير التوجه الى الاستثمار في سوق الأوراق المالية لتحقيق عائد مجزي لرؤوس أموالهم.

وقد سجلت اغلب الشركات المدرجة على مؤشر داكس خسائر في قيمة أسهمها خلال شهر يوليو مع وجود استثناءات في هذا الجانب كان أبرزها ارتفاع أسهم شركة RWE لإنتاج الطاقة خلال هذه الفترة بنسبة تصل الى ١١ في المئة، في الجهة المقابلة تعرضت أسهم شركة Thyssenkrupp للصناعات المعدنية الثقيلة لأكبر خسائر حيث تراجعت قيمتها بنسبة تتجاوز ١٠ في المئة.

تراجع سعر اليورو امام الدولار الأمريكي

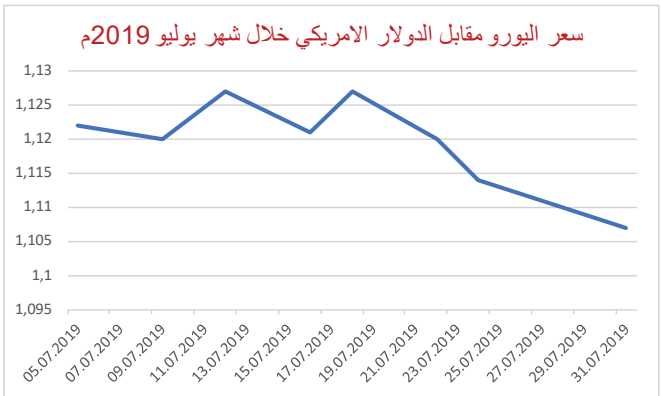

شهد سعر الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، ومنها اليورو، ارتفاعا كبيرا يقترب من الرقم القياسي الذي سجله في العام ٢٠٠٢م، وعلى عكس السياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والقائمة على العمل على خفض سعر الدولار لجعل السلع الامريكية اكثر جاذبية وكذلك لرفع أسعار السلع المستوردة ارتفع سعر الدولار امام مختلف العملات مدفوعا بالأداء الجيد للاقتصاد الأمريكي والذي شجع الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة وكذلك المخاوف من السياسات الحمائية الامريكية وفرض رسوم جمركية عالية على المنتجات المستوردة مما ادي الى نقل العديد من الشركات لأعمالها الى الولايات المتحدة وبالتالي رفع الطلب على العملة الامريكية. وقد تراجع سعر اليورو من ١,١٢٧ دولار لليورو الواحد في تاريخ ١٨ يوليو ليصل الى ١,١٠٧ دولار لليورو الواحد في ٣١ يوليو. وهو ما يمثل تراجعا اجماليا بنسبة ١,١٧ في المئة، لكنه عاد للارتفاع ليصل الى مستوى ١,١٢٠ دولار لليورو الواحد.

٤٢,٢ مليون
شقة سكنية في ألمانيا

مـع نهايـة العـام ٢٠١٨م، بلـغ عدد الشـقق السـكنية فـي ألمانيـا ٤٢,٢ مليون شـقة ومسـكن. وبحسـب تقريـر لمكتـب الإحصـاء الاتحـادي (Destatis)، فقـد ارتفـع عـدد المسـاكن بنسـبة ٠,٦ فـي المئـة أي مـا يسـاوي ٢٦٧ ألف مسـكن مقارنـة بالعـام السـابق، وبالمقارنة مع العـام ٢٠١٠م فقـد ارتفع عدد المسـاكن بنسـبة ٤,٣ في المئـة أي ما يسـاوي ١,٨ مليون شـقة. وبهذا العدد يبلـغ معدل وجود الشـقق بالنسـبة لعـدد المواطنين نحو ٥٠٩ شـقة لكل ١٠٠٠ نسـمة، وهـو ما يمثل زيـادة بمقدار ١٤ شـقة عن المعدل المسـجل فـي العام ٢٠١٠م والـذي كان يبلـغ ٤٩٥ شـقة لكل ١٠٠٠ شـخص.

وبلـغ مجموع مسـاحة هذه الشـقق ما يقـرب مـن ٣,٩ مليار متـر مربع وهو مـا يمثل ايضا زيادة في المسـاحة بنسـبة ٥,٤ فـي المئة بالمقارنة بالمسـاحة الاجماليـة لهـذه المسـاكن فـي العـام ٢٠١٠م. وبهذه المسـاحة يبلغ متوسـط حجم الشـقة فـي ألمانيا ٩١,٨ متـر مربع.

٤,٦٩٤ مليار طن
حجم البضائع المنقولة في ألمانيا عام 2018م

بلـغ حجـم البضائـع والسـلع التـي تـم نقلها داخـل وخـارج ألمانيـا خلال العـام ٢٠١٨م نحـو (٤٦٩٤ مليـون طـن) وبحسـب تقريـر لمكتـب الإحصـاء الاتحـادي، فقـد اتـى النقـل البـري بواسـطة الشـاحنات كأهم وسـيلة لنقل البضائـع فـي ألمانيا في العـام ٢٠١٨م وذلـك بحجم ٣,٧ مليار طـن (بزيادة ٢ فـي المئـة عـن العـام السـابق)، وتـم نقـل حوالـي ٤٠٠ مليـون طـن مـن البضائـع عـن طريـق السـكك الحديدية.

كمـا سـجلت الموانـئ الألمانيـة زيـادة فـي الشـحن البحـري خـلال العام الماضـي، حيـث نقلـت سـفن الحاويـات والبضائـع الأخـرى حوالـي ٣٠٠ مليـون طـن مـن البضائـع عبـر الموانـئ المختلفـة فـي ألمانيـا فـي عـام ٢٠١٨م ويمثـل هـذا الحجم مـن البضائع زيادة بنسـبة ١,٦ في المئـة مقارنة بالعـام ٢٠١٧م. ويعتبـر النقـل البحـري أكثـر أهميـة بكثيـر لنقـل البضائع مـن النقـل الجـوي اذ كانت كميـة البضائـع المنقولة عـن طريـق البحر في عـام ٢٠١٨ أكبـر بنحـو ٦١ مـرة من تلـك التـي نقلتهـا الطائـرات (حوالي ٥ ملاييـن طـن). بينمـا نقلـت السـفن علـى المجـاري المائيـة الداخليـة مـن انهـار وبحيـرات ١٩٨ مليـون طن.

٤٠٠ ألف شخص
صافي الهجرة في ألمانيا

بلـغ الفـارق بيـن عـدد المهاجريـن القادميـن الـى ألمانيا فـي العـام ٢٠١٨م مـع عـدد المغادريـن لهـا ٤٠٠ ألف شـخص، واظهر تقريـر صادر عـن مكتب الإحصـاء الاتحـادي ان اجمالـي مـن قدمـوا للإقامة فـي ألمانيا قد بلـغ ١,٥٨٥ مليـون شـخص بينمـا بلـغ مـن غـادروا ألمانيـا بشـكل نهائـي ١,١٨٥ مليون شـخص، ويمثـل هـذا الفـارق تراجعـا طفيفا عـن صافـي الهجرة فـي العام ٢٠١٧م والـذي بلـغ ٤١٦ ألـف شـخص. وقـد بلغ عـدد من هاجـروا مـن ألمانيا ممـن يحملـون الجنسـية الألمانية في العـام ٢٠١٨م ٢٦٢ ألف شـخص فيما عاد نحـو ٢٠٢ ألـف الماني للإقامـة داخل البـلاد. فيما بلـغ عدد الأجانـب القادمين للعيـش في ألمانيـا ١,٣٨٤ مليون شـخص بالمقابل غادر نحـو ٩٢٤ ألف أجنبي ألمانيـا بشـكل نهائـي. وشـكل المواطنـون مـن دول الاتحـاد الأوروبـي أكبر نسـبة مـن المهاجريـن الـى المانيـا حيث بلـغ عددهم فـي العـام ٢٠١٨م نحو ٢٠٢ ألـف شـخص يليهـم المهاجـرون القادمـون مـن دول اسـيوية بنحو ١١٨ الـف شـخص (من بينهـم ٣٤ ألف شـخص مـن سـوريا، ١٧ ألف شـخص من الهنـد و١٤ ألـف إيراني)، بينمـا جاء المهاجرون مـن بقية الـدول الأوروبية في المركـز الثالـث بنحـو ٨٥ ألف شـخص، مـن افريقيا ٣٤ ألف شـخص.

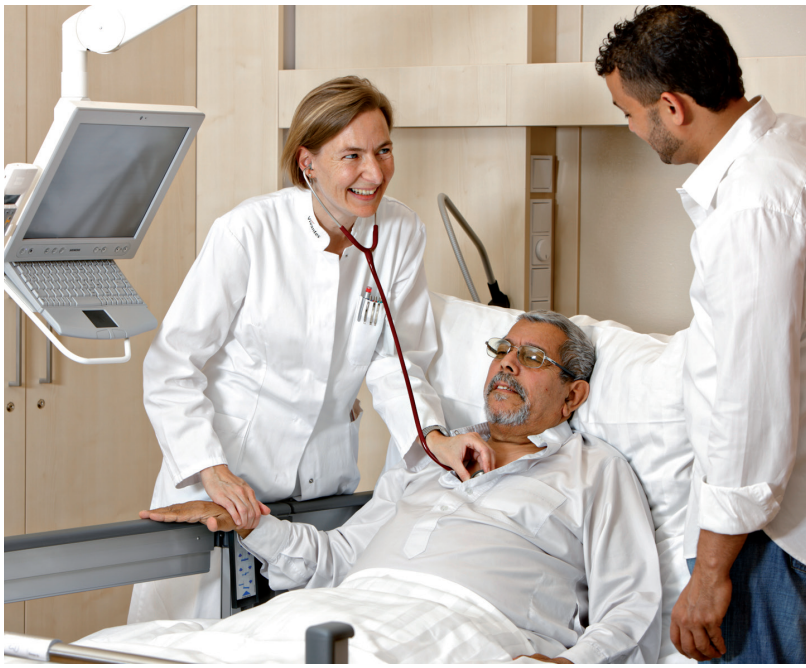

12th Arab-German Health Forum

25th-26th September 2019

Waldorf Astoria Berlin | Germany

Organized by:

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

In cooperation with:

حقوق الطباعة

الناشر
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1
10178 Berlin
Telefon: + 49 (0)30 278907-0
Telefax: + 49 (0)30 278907-49
ghorfa@ghorfa.de
www.ghorfa.de

رئيس الغرفة
د. بيتر رامزاور
الوزير الاتحادي السابق
الأمين العام
عبد العزيز المخلافي

اعداد وتحرير
د. علي العبسي

تصميم
فضل الرميمة